نداء عالمي للعمل:
تعزيز أنظمة حماية الأطفال

لقد باتت إلحاحية منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والاستجابة إليها أكبر من أي وقت مضى، إذ يعاني أكثر من بليون طفل من العنف سنويه وهذا يؤدي إلى تأثير اقتصادي تقدر قيمته بـ 7 تريليونات دولار.[1]

وثمة عوامل تفاقم الأخطار التي يواجهها الأطفال، من بينها الهجرة والتهجير غير الآمنين، والنزاعات المسلحة، وتغير المناخ، والجوائح، والاستغلال الذي تتيحه التقنيات الحديثة، وتصاعد التفاوت. إنه منع العنف ضد الأطفال والاستجابة إليه هو أحد التزامات حقوق الإنسان ¬— وينطوي على ضرورات اجتماعية واقتصادية أساسية لرفاه المجتمعات وازدهارها وتمتعها بالسلام.

تعتبر أنظمة حماية الأطفال القوية والشاملة للجميع من بين الطرق الأكثر فاعلية واستدامة لمنع العنف ضد الأطفال، وفي الوقت نفسه لضمان حصول الأطفال المتضررين على الدعم ليتمكنوا من الازدهار. وبوسع هذه الأنظمة أن توفر أيضاً هيكلاً لتوسيع تنفيذ استراتيجيات مبادرة 'إنسباير' (INSPIRE) لمنع العنف ضد الأطفال والحد منه والاستجابة إليه.

ندعو الدول والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين إلى اتخاذ الإجراءات التالية لتعزيز أنظمة حماية الطفل لجميع الأطفال في جميع السياقات:

---

1. Hillis, S., Mercy, J., Amobi, A., & Kress, H. (2016). Global prevalence of past-year violence against children: a systematic review and minimum estimates. *Pediatrics,* 137(3); Pereznieto, P., Montes, A., Routier, S., & Langston, L. (2014). *The costs and economic impact of violence against children.* Richmond, VA: ChildFund and ODI.

مشاركة الطفل والمجتمع

تأسيس قوة عمل للخدمات الاجتماعية المعنية بحماية الطفل والاستثمار فيها، على أن تكون متنوعة ومؤهلة وتحظى بدعم جيد.

يجب تخصيص موارد عامة كافية لقوة العمل لإدارة خدمات حماية الطفل وتقديمها على امتداد القطاعات، وتعزيز قدرة الأسر على التحمل من خلال استراتيجيات منع العنف، والتحديد المبكر لوقوع العنف والتدخل لإيقافه، وتعزيز الأعراف الاجتماعية والجنسانية التي تتحدى الممارسات المؤذية.

الموارد البشرية والمالية

إشراك الأطفال والمجتمعات المحلية في القرارات والأنشطة الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال.

يجب إشراك الأطفال والمجتمعات المحلية إشراكا جادا في تطوير القوانين والسياسات والخدمات المعنية بحماية الأطفال وتنفيذها. ويجب ربط الآليات المجتمعية مع الأنظمة الرسمية لحماية الطفل، وتأسيس آليات صديقة للأطفال لتقديم الملاحظات والتعليقات والشكاوى والاستجابات.

البيانات والأدلة

تحسين الأنظمة الحكومية لجمع البيانات بغية تحسين التخطيط والبرمجة والسياسات لمنع العنف ضد الأطفال والاستجابة إليه.

. يجب الاستثمار في الجمع الشامل للبيانات الذي يلتقط مؤشرات القياس من قبيل المؤشرات المعتمدة لدى 'التصنيف الدولي للعنف ضد الأطفال'. ويجب تعزيز البيانات من خلال أنظمة لإدارة المعلومات من قبيل 'نظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل (+CPIMS) / بريميرو' PRIMERO، وضمان قابلية التشغيل البيني لهذا النظام مع 'أداة إدارة البيانات بروغرس' ProGres عندما تدعو الحاجة، وذلك لتحسين إدارة الحالات والبرمجة القائمة على الأدلة. ويجب إدماج المؤشرات المعنية بالعنف في الأنظمة الوطنية لرصد الصحة العامة وضمان إمكانية تصنيف جميع البيانات بحسب النوع الجنساني والعمر والإعاقة والوضع من حيث الهجرة وغير ذلك من العوامل ذات الصلة.

السياسة والتشريعات

تبني وتنفيذ قوانين وسياسات تحمي جميع الأطفال من جميع أشكال العنف والإساءات والاستغلال والإهمال والممارسات المؤذية، وفي كافة السياقات.

يجب استعراض السياسات والأطر القانونية للتحقق من أنها تمتثل لحقوق الأطفال وتتناول منع العنف، والتدخل المبكر في حال وقوعه، والاستجابة إليه.

الحوكمة والتنسيق

تأسيس وكالة حكومية رئيسية لحماية الأطفال، والاستثمار فيها، وتخويلها بالسلطة لتنسيق شؤون حماية الطفل على امتداد القطاعات على الصعد الوطنية ودون الوطنية والمحلية.

يجب التحقق من أن هذه الوكالة الرئيسية تنسق مع المجتمع المدني لإرساء هياكل وآليات لحماية الطفل على جميع المستويات، وأنها مستعدة بالتعاون مع المجتمع المدني لمواجهة الأزمات الإنسانية والارتقاء بالاستجابات، بما في ذلك عبر الحدود الوطنية. ويجب تحديد آليات واضحة للمساءلة والإشراف، بما في ذلك رصد الفئات العمرية، والنوع الجنساني، وأوضاع الأفراد ذوي الإعاقات.

تسلسل الخدمات

توفير طيف من خدمات حماية الطفل المعنية بمنع العنف، والتدخل المبكر، والاستجابة إلى العنف.

يجب دعم الوالدين والقائمين على رعاية الأطفال لتمكينهم من رعاية أطفالهم، ومنع الانفصال غير الضروري عنهم. ويجب تمكين الأسر والمجتمعات المحلية والمدارس من أجل منع العنف. ويجب ربط الأطفال الذين عانوا من العنف بخدمات الحماية، من قبيل الدعم النفسي الاجتماعي والدعم المعني بالصحة العقلية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء. ويجب القضاء على أسلوب وضع الأطفال في مؤسسات الرعاية الداخلية، وتزويدهم بدلاء من ذلك بخدمات رعاية بديلة جيدة قائمة على الأسرة والمجتمع المحلي.